

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ موجهتان إلى
الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة
للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي أرجو إعلامكم أن القوات المسلحة التركية بدأت
بشن عمليات عسكرية جديدة واسعة النطاق ضد الأراضي العراقية كما يأتي:

١ - بتاريخ ٢١-٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، دخلت قوة عسكرية تركية إلى
شمال العراق باتجاه زاخو عبر بوابة ابراهيم الخليل قوامها ٤٠٠ عسكري ترافقها ٥٠
عجلة عسكرية مع ٣٠ دبابة محمولة على ناقلات عسكرية.

٢ - بتاريخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، دخلت عبر البوابة نفسها ١٠ باصات
مدنية ترافقها ١٢ عجلة عسكرية محملة بـ ٨٠٠ جندي من القوات الخاصة التركية،
وقد استقر قسم من هذه القوة، التي قدمت من مقرها في ولاية قيصري التركية، في
قاطع بيكوفة والقسم الآخر في منطقة ديانا.

إن هذا الغزو التركي الجديد لأراضي شمالي العراق هو جزء من سلسلة العمليات
العدوانية والانتهاكات الفاضحة التي تقوم بها القوات المسلحة التركية ضد سيادة واستقلال
ووحدة أراضي جمهورية العراق، وهي تؤكد السياسة المزدوجة التي تتبعها تركيا تجاه الحالة
الشاذة في شمال العراق والتي ساهمت في خلقها وإدامتها في تدخل سافر في شؤون العراق
الداخلية. إن ادعاء تركيا مطاردة عناصر تهدد الأمن القومي التركي لا يبيح لها الاعتداء على
سيادة العراق، وإن الأسلوب الصحيح للحفاظ على أمن الحدود الجنوبية لتركيا هو في
احترام سيادة العراق واستقلاله ووحدة وحرمة أراضيه ووقف التسهيلات التي تقدمها تركيا
للتدخل الأجنبي في شؤونه أو الاعتداء على سيادته ووحدة أراضيه.

إن حكومة جمهورية العراق تدين وتشجب بقوة استمرار قيام القوات المسلحة التركية بحرق حرمة أراضي شمالي العراق في انتهاك لمبادئ حسن الجوار ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ونطالب تركيا، بالوقف الفوري لهذه الممارسات العدوانية وسحب قواتها الغازية من الأراضي العراقية. ونؤكد احتفاظ حكومة العراق بحقها الكامل في الدفاع المشروع عن النفس. كما نحمل تركيا المسؤولية الدولية الكاملة نتيجة لعملها العدواني المستمر وانتهاكها لسيادة العراق وحرمة أراضيه وأجوائه وتعريض أمنه وسلامته لأخطار جسيمة.

نأمل أن تنهض الأمم المتحدة بمسؤولياتها وأن تطلب من الحكومة التركية الالتزام بأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، والوقف الفوري لعدوانها العسكري وتدخلها السافر في شؤون العراق الداخلية، وسحب قواتها المسلحة من أراضي العراق فوراً. وسأغدو ممتناً لو عملتم على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد المنعم القاضي
القائم بالأعمال المؤقت